

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين  
المشارك في كل من : اجتماع اللجنة الفرعية  
المعنية بمكافحة الفساد ، واجتماع اللجنة  
الفرعية المعنية بتحديات وفرص العولمة ،  
المنعقدتين في جاكرتا - أندونيسيا ، خلال  
الفترة من ١٨ - ١٩ يونيو ٢٠٠٩ م .



## التقارير

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين الذي شارك في اجتماع اللجنتين الفرعيتين المعنيتين بمكافحة الفساد وتحديات فرص العولمة والذين انعقدوا في جاكرتا- اندونيسيا في الفترة من ١٨-١٩ يونيو ٢٠٠٩م.



مكتب الرئيس	مجلس النواب
للعرض على الشعبة البرلمانية	
التاريخ: ٢٠/٨/٢٠٠٩	الوقت: ١٢/٢٠

راشد مال الله السبت

Rashid Malallah Al-Sabt

عضو مجلس الشورى  
Member of Shura Council

التاريخ: 19 يوليو 2009م

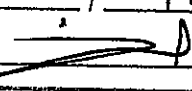
الموقر  
صاحب المعالي السيد / خليفة بن أحمد الظهراني  
رئيس مجلس النواب  
رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

يطيب لنا بداية أن نتقدم بالشكر الجزيل لمعالكم ولجميع أعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية ، ولكافة موظفي إدارة الشعبة البرلمانية على الجهود المبذولة لتيسير مشاركة الوفود البرلمانية في المحافل الدولية ، ويسرنا أن نرفق لمعالكم تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في أعمال مؤتمر اللجنة الفرعية المعنية بمكافحة الفساد واللجنة الفرعية المعنية بتحديات وفرص العولمة الذي عقد في العاصمة الاندونيسية - جاكرتا خلال الفترة من 18-19 يونيو 2009 م ، وسوف نقوم بإرسال مرفقات التقرير المتعلقة بهذا المؤتمر لاحقا .

هذا وتفضلوا معالكم بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

راشد مال الله عبدالرحمن السبت  
عضو مجلس الشورى  
رئيس الوفد

مملكة البحرين - مجلس النواب	
مدير إدارة شؤون الشعبة البرلمانية	
وارد <input checked="" type="checkbox"/>	صادر <input type="checkbox"/>
- 9 AUG 2008	
الوقت: ٩/١٥	
التوقيع: 	

**تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في  
اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بمكافحة الفساد واللجنة المعنية بتحديات وفرص  
العولمة اندونيسيا – جاكرتا  
١٨ – ١٩ يونيو ٢٠٠٩م**

**المقدمة:**

شارك وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين في اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بمكافحة الفساد واللجنة المعنية بتحديات وفرص العولمة الذي انعقد في اندونيسيا – جاكرتا في الفترة من ١٨ – ١٩ يونيو ٢٠٠٩م.

**أعضاء الوفد المشارك:**

١. سعادة العضو السيد راشد مال الله السبت. (رئيس الوفد)
٢. سعادة النائب عيسى أحمد أبو الفتح.
٣. سعادة النائب محمد يوسف مزعل.
٤. سعادة العضو الدكتور ناصر حميد المبارك.

**المرافق الإداري:**

١. السيد طارق عبدالرحمن البورشيد- مترجم بمجلس الشورى.

**المرافق الإعلامي:**

١. السيد محمد عباس ضاحي- مصور بمجلس النواب.

**أهداف اللجنة الفرعية لمكافحة الفساد:**

**الهدف العام :**

تسعى الدول الآسيوية في إطار عملها الدؤوب من أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في خلق بيئة عمل رافضة للفساد وقادرة على مواجهته والحد من انتشاره في جميع المجتمعات الآسيوية بصفة عامة وفي مؤسسات القطاع العام بصفة خاصة.

**الأهداف الفرعية:**

١. رفع وعي سكان آسيا بأسباب ومظاهر وأشكال الفساد، وصولاً لثقافة رافضة له ومساندة ومنخرطة في مبادرات مواجهة الفساد.
٢. تطوير قدرات مؤسسات العمل الأهلي في تطبيق الحكم الصالح مؤسسيا وبرنامجيا.
٣. تشكيل مجموعة ضغط من مؤسسات العمل الأهلي باتجاه إقرار منظومة تشريعات توفر الضمانات اللازمة لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه بالإضافة إلى ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات.

٤. تعزيز دور مؤسسات العمل الأهلي في الرقابة على القطاع العام وتحفيز الجهات ذات العلاقة على فتح ملفات الفساد ومحاسبة مرتكبيها.

### ملخص لأهم ما ورد في اجتماع مكافحة الفساد:

لقد دارت النقاشات حول الفساد وأساليب مكافحته في شتى المجالات، ولقد أصبح من المعلوم على نطاق واسع بأن الفساد المالي والإداري يمثل تهديداً خطيراً لتنظيم الإدارة العامة السليمة، ويتعارض مع معايير النزاهة والشفافية وقواعد الحوكمة الجيدة. وهو بذلك يشكل عقبة أمام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاتلاً دون تدفق الاستثمارات المحلية والخارجية، وأن مكافحة هذا الفساد أضحت ضرورة لتطوير النظم السياسية والقانونية والاجتماعية، والقضاء على مظاهر الفقر والجوع والجهل بين أفراد المجتمع. وبصفة عامة، يمكن القول بأن هناك إدراكاً وصحوة بين المجتمعات الآسيوية لمخاطر الفساد وضرورة مكافحته، وأن العديد من الدول الآسيوية قادت جهوداً مثمرة في هذا المجال، وتواصل عملها بشكل إيجابي، لتكريس الإصلاحات في النظم الإدارية والتشريعات المختلفة اللازمة لمكافحة الفساد. ولعلّ استجابة معظم الدول الآسيوية لدعوة المشاركة في هذا المؤتمر، تمثل مؤشراً إيجابياً لتلك الجهود، ورغبة صادقة من المؤسسات والهيئات العامة ومنظمات المجتمع المدني الآسيوية لتبادل المعرفة والتجربة في مجال مكافحة الفساد.

### ملخص لأهم النقاط:

دارت خلال المؤتمر عدة مناقشات حول الجوانب المختلفة للنزاهة ومكافحة الفساد، وقد أجمع الحاضرون على ضرورة تأكيد مبدأ النزاهة، لإقامة العدل والحكم الرشيد في المجتمعات كافة، كما أكدوا على معايير الشفافية في كافة القطاعات في المجتمع، وخاصة في القطاع العام. كذلك أجمع الحاضرون على وجوب مكافحة الفساد، وأظهروا الآثار المدمرة لهذه الظاهرة السيئة التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكرس الجهل والفقر، وتدمر القيم الإنسانية والأخلاقية بين الأفراد.

ولعل أبرز ما وقف عنده السادة المتحدثون في المؤتمر، أن مكافحة الفساد، تحتاج إلى الإرادة السياسية الحقيقية لدى القيادات العليا والالتزام على أعلى المستويات بهذا التوجه، كما أنها تتوقف على مدى تمسك المجتمع بالقيم الأخلاقية السامية، والمبادئ الدينية، واهتمام مؤسسات التعليم ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة في نشر ثقافة النزاهة والشفافية وتكريس الصورة القبيحة للفساد في مفاهيم الناس.

### أهداف الاجتماع حول تحديات وفرص العولمة:

ينطلق هذا الاجتماع ويبنى على نتائج المؤتمرات العالمية والدولية ولذلك ركز على اتخاذ إجراءات تشجع العولمة ذات الفحوى الاجتماعي والاقتصادي والتنموي للحصول على تنمية شاملة. وفي هذا المضمار عرض الاجتماع الأوجه المتعددة لتأثيرات العولمة على المجتمعات الآسيوية. وضمن هذا الإطار كانت أهم أهداف الاجتماع كالتالي:

١. توفير منبر للخبراء لتبادل المعلومات والآراء حول تأثير العولمة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القارة الآسيوية.
٢. تحديد العوامل الرئيسية لتأثيرات العولمة على جميع الأوضاع في القارة الآسيوية وكذلك القضايا والتحديات الأساسية الناتجة عنها.

٣. الإجابة على الأسئلة حول كيفية مساعدة القارة الآسيوية للاستفادة من العولمة وتقليص الخسائر الناتجة عنها.

٤. اقتراح نهج يؤدي إلى تعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي ويمكن الدول والمجتمعات الآسيوية من التعامل مع العولمة والاستفادة من الفرص التي توفرها.

ولتحقيق هذه الأهداف، ركز الاجتماع على تأثيرات العولمة على القارة الآسيوية، وعلى القضايا والتحديات التي تواجهها. وفي هذا الإطار تم عرض نظرة متعددة الجوانب عن الأبعاد والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للعولمة. كما اقترح الاجتماع تحديد سياسة تستجيب لهذه التحديات.

### ملخص لأهم ما ورد في مؤتمر تحديات وفرص العولمة:

تم في المناقشات والمداولات التي استمرت ليوم واحد فقط الخوض في معرفة أوضاع العمال في العالم وما يواجهونه من تحديات ومشكلات في ظل تغيرات نشأت جراء سيطرة مظاهر العولمة على اقتصاديات العالم.

كما تحدث الوفود الأعضاء حول التعرف على الإجراءات اللازمة لإحراز تماسك أكبر بين السياسات الرامية إلى تعزيز فرص العمل اللائق للجميع والاستقرار المالي دون الإخلال بانفتاح الأسواق.

وركز المشاركون في مناقشاتهم المتخصصة خلال المؤتمر على أربعة محاور هامة تضمنت العولمة وتحويل هيكل الاستثمار والعمالة، والعمل والمجتمع وكيفية مكافحة الفقر والتميز والفوارق الاجتماعية، وتحديث إدارة عالم العمل بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة، وجدول أعمال التنمية الدولية والمساواة في فرص الحصول على العمل اللائق.

ويسعى التجمع البرلماني الآسيوي إلى وضع سياسات متماسكة تربط بين مرونة الاستثمار والحفاظ على معدلات النمو لضمان سير الاقتصاد العالمي دون تأثير سلبي على الاقتصاديات الوطنية، وخاصة في الدول الأكثر فقراً.

### أهم التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بمكافحة الفساد واللجنة الفرعية المعنية بتحديات وفرص العولمة:

- إدراك أهمية التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مكافحة الفساد.
- التشديد على الحاجة المتزايدة لتحقيق حكم رشيد وشفافية وكذلك إتباع وخلق أفضل السبل لمكافحة الفساد في آسيا.
- إدراك أن سن التشريعات المناسبة والإشراف الفعال والمساءلة والرقابة المالية على نحو يتسم بالشفافية؛ هي جميعها أدوار هامة ينبغي للبرلمانات في آسيا أن تتخذها للحد من والقضاء على الفساد نهائياً.
- تبني خطة العمل حول مكافحة الفساد والقيام الفوري بالتنفيذ.



- التأكيد على مواكبة الدول للمتغيرات السريعة التي يمر بها سوق العمل حول العالم بسبب تأثيرات العولمة، كما أكدوا على المسؤولية الأخلاقية للقائمين على سوق العمل لتهيئة السوق العالمية والمحلية للتكيف مع الأوضاع الجديدة للعمل والعمال حول العالم.
- اعتبار أن التنمية المستدامة هي إحدى التحديات التي تواجه الدول الآسيوية، مؤكداً ضرورة وضع نهج متوازن يضمن استمرارية هذه التنمية ووضع سياسات أكثر تماسكاً للتجارة والمال والاستثمار والعمالة.
- الدعوة إلى تعزيز التحول المنصف اجتماعياً إلى الوظائف التي لا تتعارض مع البيئة، ومواجهة ظاهرة الفوارق الاجتماعية بسبب تقييد الأجور والخطر الذي تسببه هذه الظاهرة على استمرارية برامج التنمية المستدامة.
- التأكيد إن تحرير التجارة العالمية أصبح مرتبطاً بشكل يكاد يصبح أساسياً بإلغاء وظائف واستحداث أخرى، ويختلف تأثيره من بلد إلى آخر حسب إمكانيات القوى العاملة وقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة.
- التأكيد على ضرورة العمل على التوزيع العادل لكل فرص العمل المتاحة ليتساوى الجميع في الاستفادة من المكاسب، ولتلافي حدوث فجوات اجتماعية واسعة.
- مطالبة الأمم المتحدة بزيادة فعاليتها في حل مشكلات العالم انطلاقاً من مبدأ أن السلام العالمي لا يتحقق إلا من خلال العدالة الاجتماعية، والنظر إلى العمل على أنه ليس بسلعة، بل حق يجب ضمان الحصول عليه، ومن يقوم به له حقوق وعليه التزامات.
- التشديد على الحاجة للمساعدة المتبادلة و تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة الفساد بين البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية.

## الخاتمة:

### أهم النقاط التي وردت بالتقرير حول الاجتماعين:

- يجب مكافحة الفساد بشتى الطرق والوسائل المتاحة، وسن قوانين ضد الفساد، ووضع جهاز رقابة فعال.
- تعتبر العولمة، من أهم الظواهر العالمية المعاصرة التي عرفت جدلاً واسعاً. وظاهرة العولمة ليست جديدة، لكن التقدم التقني وخصوصاً ما يتعلق منه في تقنية المعلومات والاتصالات قد وضع لهذه الظاهرة ملامح جديدة وسرعة فائقة الانتشار.
- للعولمة أبعاد عديدة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، وهي أبعاد تتناولها اللجنة المعنية في إطار التعريف العريض للتنمية، والذي لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما يتناول جميع المجالات التي تعنى بتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر.
- أن الفساد ليس مجرد مشكلة وطنية، وعليه فإن مكافحته تتطلب ليس فقط حل وطني ولكن أيضاً تعاون متواصل وصلب على الأصعدة الإقليمية والدولية.

- تزايد حجم البطالة وتركيبها وتبعاتها، ونظراً لتزايد الاهتمام بنوعية التشغيل وفقدان العمل اللائق ترتب على ذلك الاهتمام في طرح التساؤل حول وجود أية علاقة سببية بين العولمة والبطالة.
- إن تقارير منظمة العمل الدولية لا تزال تحذر من تزايد أعداد العاطلين عن العمل، وعلى الأخص فئة الشباب واتجاهات التشغيل في العالم. كما حذر الحاضرون من سلبيات "التنمية بدون توليد فرص عمل"، وسلبيات قصور توليد فرص "العمل اللائق". كما تشكل عمالة الأطفال والنساء بعض مجالات الاهتمام الدولي، بما يفرضه كل منهما من تحديات على التنمية البشرية في العالم.
- الإقرار بأهمية صياغة سياسات واستراتيجيات لإدارة تأثير العولمة على الصعيدين الإقليمي والقاري.
- الأخذ في الاعتبار الدور الحيوي لآسيا في النهوض الاقتصادي، و التحول الاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى المحافظة والحماية البيئية في العالم.
- التأكيد على أن التعاون الدولي أمر هام لا بد منه في التعامل مع الآثار السلبية والايجابية للعولمة بين البلدان الآسيوية.

### ملاحظات وفد البحرين في مؤتمر مكافحة الفساد وتحديات وفرص العولمة:

من ملاحظات وفد البحرين هي تلك الكفاءة والحرفنة من قبل موظفي الأمانة العامة التابع للاتحاد البرلماني الآسيوي والسرعة التي يتمتعون بها وكذلك الدقة بحيث أنه يتم الانتهاء من تعديل التوصيات في نفس الوقت، لذلك نتمنى أن يكون لدى مملكة البحرين مثل هؤلاء في أي مؤتمر لكي يتم رفع رأس البحرين عالياً في المحافل الدولية.

راشد مال الله عبدالرحمن السبت

( رئيس الوفد )

## كلمة رئيس الوفد

السيد الرئيس،،،

باسمي وباسم وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين ... نتقدم إلى مجلس النواب الاندونيسي على حسن الاستضافة والحفاوة والترحيب ونشيد بدور الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية على متابعتها وجهودها في تنظيم الاجتماعات الفرعية مع البرلمانات الأعضاء. ونحن بدورنا في مجلسي الشورى والنواب في مملكة البحرين نؤكد متابعتنا والعمل على تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية الموجزة في تقرير سعادة الأمين العام للجمعية:

**أولاً:** قانون السلوك التشريعي ، ويتمثل ذلك في:

- ١ . قانون مشروعات القوانين.
- ٢ . إقرار مراسم القوانين.
- ٣ . التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية.
- ٤ . مناقشة القوانين الصادرة من الحكومة.
- ٥ . الدور في إقرار الميزانية.
- ٦ . طلب تشكيل لجان التحقيق وتقديم الاستجابات إلى الوزراء، وطرح الثقة في الوزراء.

**ثانياً:** قوانين حرية الحصول على المعلومات، وحق المواطن في الحصول على المعلومات من مصادر الرسمية من خلال:

- ١ . قانون الصحافة والنشر.
- ٢ . نشر اللوائح الإدارية.
- ٣ . تسهيل إمداد المعلومات للمنظمات الدولية.

**ثالثاً:** قوانين تضارب المصالح:

- ١ . من خلال قانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية يتم الحفاظ على المال العام.
- ٢ . تأسيس مجلس للمناقصات مما جعل حق مملكة البحرين تسهم في جلب وتدقيق الاستثمارات الخارجية

**رابعاً:** قوانين المبلغين وحماية الشهود، وهذه القوانين تشجع الإبلاغ عن الفساد وتحمي المبلغين والشهود.

**خامساً:** قانون العمل في القطاع الأهلي، من خلال هذا القانون يلتزم المقتشون بمراقبة تنفيذ إمكان هذا القانون وتقع عليهم مسؤولية إبلاغ الجهات المختصة بالمخالفات.

**سادساً:** قانون ديوان الرقابة المالية، وتكون مهمته الرقابة على أموال الدولة واستغلالها الاستغلال الأمثل.

**سابعاً:** قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية من أهم مهمات مدقق الحسابات ما يتعلق بأنشطة المؤسسات والشركات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي وإبلاغه عن أي مخالفات مالية.

**ثامناً:** قانون حظر ومكافحة غسل الأموال، حيث ألزم القانون كافة المؤسسات إبلاغ الجهات المختصة بأية عملية يشتبه فيها الموظف المختص عن طبيعة الأشخاص أو طبيعة العملية.

**تاسعاً:** الدليل المالي الموحد، يحدد الدليل المالي السياسات والإجراءات المحاسبية المتعلقة بأموال وأملك الحكومة بما فيها الشراء والبيع والرقابة. ويجري التبليغ عن المخالفات المالية والإدارية التي ترتكب من الجهات الحكومية، لتحريك الدعوى الجنائية.

**عاشراً:** الموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وقد تطرقت هذه الاتفاقية إلى تجريم الفساد وكيفية مكافحته وحماية ضحاياه خاصة عند تعرضهم للتهديد أو الانتقام.

**إحدى عشر:** قوانين أخرى لمكافحة الفساد:

١. قانون العقوبات وتعديلاته فيما يخص الرشوة والاختلاس وجريمة استغلال الوظيفة أو النفوذ.

٢. قانون ديوان الرقابة المالية.

٣. إنشاء إدارة الرقابة الإدارية.

**الثاني عشر:** اقتراحات ومشروعات قوانين تحت الدراسة:

١. مشروع قانون بإنشاء ديوان الرقابة الإدارية يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمارس رقابته على الوزارات والمجالس البلدية والأمانة العامة لمجلسي الشورى والنواب.
٢. مشروع بقانون بشأن الكشف عن الذمة المالية يتم إنشاء جهاز يسمى جهاز فحص إقرارات الذمة المالية ويختص بإقرارات الذمة المالية والتحقيق في الشكاوي المتعلقة بها ويشمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وآخرون حددهم القانون.
٣. مشروع بقانون بشأن هيئة مكافحة الفساد ولديه مهمات تتمثل في إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة لمكافحة الفساد ووضع إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد.
٤. مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات.
٥. مشروع قانون الدين العام.

#### فيما يخص تصديق مملكة البحرين على الاتفاقية:

رغم توقيع مملكة البحرين على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في فبراير ٢٠٠٥م، حيث أن هناك جرائم منصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي تفيد التشريعات المعمول بها في المملكة لمتطلباتها ولكن هي بحاجة إلى تعديل الوصف القانوني للجرم لكي تكون رادعه مع جسامه هذا الجرم على نحو ما ورد في الاتفاقية وهو ما خطت إليه مملكة البحرين فعلاً في طريق تحقيقه، وللعلم فإن مجرد توقيع مملكة البحرين على الاتفاقية يعبر عن اتجاه النية إلى الالتزام بها، وان تصديقها في مراحلها النهائية.

راشد مال الله عبدالرحمن السبب

رئيس وفد الشعبة البرلمانية بمملكة البحرين

اندونيسيا - جاكرتا

